دور الجهات المعنية بالتطوير الحضرى في ظل التحديات الإجتماعية

"دراسة سوسيوأنثربولوجية منطقة الجمالية بالقاهرة نموذجًا"

إعداد

ندى يسرى كمال عبد السلام

باحثة دكتوراه

كلية الآداب قسم الاجتماع _ جامعة السويس

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف علي دور الجهات المعنية بالتطوير الحضري في ظل التحديات الاجتماعية في منطقة الجمالية بمحافظة القاهرة، من خلال منظور سوسيوأنثروبولوجي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكيفي في جمع البيانات، باستخدام المقابلات المعمقة والملاحظة المباشرة مع العاملين في الجهات الرسمية المعنية بالتطوير الحضري، مثل صندوق التنمية الحضرية والهيئة الهندسية وحي وسط القاهرة.

أظهرت النتائج أن عملية التطوير الحضري لا تقتصر على تحسين المظهر العمراني فحسب، بل تتضمن أيضًا الحفاظ على الطابع التاريخي والثقافي للمنطقة، من خلال معالجة الأبنية المتهالكة وتحويلها إلى منشآت سياحية تخدم السكان وتدعم الاقتصاد المحلي. كما كشفت النتائج عن تعدد أدوار الجهات المعنية بين التخطيط والتنفيذ والرقابة، ومواجهة هذه الجهات تحديات عدة مثل ضعف التنسيق، وصراعات الملكية، ورفض السكان لبعض الإجراءات. وأظهرت الدراسة كذلك أن عمليات التطوير قد تؤدي إلى إنتاج أشكال جديدة من المخاطر الاجتماعية، مثل التهجير الرمزي والتفاوت في الاستفادة من عمليات التحديث، مما يجعل النظر إلى التطوير الحضري في ضوء نظرية "مجتمع المخاطر" أمرًا ضرورياً لفهم تداعياته غير المقصودة.

الكلمات المفتاحية: الجهات المعنية، التطوير الحضري، التحديات الاجتماعية

Abstract:

This research aims to analyze the role of stakeholders involved in urban development under social challenges in the Al-Gamaleya district of Cairo, through a socio-anthropological lens. The study adopts a descriptive-analytical methodology and a qualitative approach to data collection, relying on in-depth interviews and direct observation with officials from key urban development institutions, such as the Urban Development Fund, the Engineering Authority, and the Central Cairo District.

Findings indicate that urban development initiatives extend beyond aesthetic improvement to include the preservation of the area's historical and cultural identity. This involves rehabilitating deteriorated buildings and converting them into tourism-oriented facilities that benefit local residents and the economy.

The research highlights the diverse roles played by stakeholders planning,execution,and oversight while facing several challenges such as coordination gaps,ownership disputes, and community resistance.Moreover,the study reveals that development processes may generate new forms of social risk, such as symbolic displacement and unequal access to the benefits of modernization. These findings underscore the importance of applying Ulrich Beck's "Risk Society" theory to

better understand the unintended consequences of urban transformation.

Keywords:Stakeholders,Urban Development,Social Challenges.

أولا: مقدمة البحث

يشكّل التطوير الحضري أحد المحاور الأساسية في سياسات الدولة المعاصرة، لما له من أثر مباشر في تحديث البنية التحتية وتحسين البيئة العمرانية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للسكان. إلا أن هذه الجهود قد تواجه تحديات اجتماعية وثقافية معقدة، خاصة في المناطق التاريخية ذات الطابع التراثي، مثل حي الجمالية بالقاهرة، حيث تتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بشكل يصعب فصله (عبد الحميد،٢٠١٧،٤٥)

ويُعد حي الجمالية من الأحياء العريقة في قلب القاهرة التاريخية، ويتميّز بكثافته السكانية، وتنوعه الحرفي، وغناه الثقافي والمعماري. وتطرح مشروعات التطوير فيه إشكالات متعددة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين متطلبات التحديث من جهة، والحفاظ على الهوية المجتمعية والخصوصية الثقافية من جهة أخرى (عبد الحميد،٢٠١٧،٥٢)، لذا فإن أي تدخل عمراني في هذا الحي يجب أن يكون مدروسًا من زاوية اجتماعية وأنثروبولوجية، تضع في الاعتبار التفاعلات اليومية للسكان، ونمط حياتهم، وشبكات علاقاتهم.

وتتناول هذه الدراسة دور الجهات المعنية بالتطوير الحضري . سواء الجهات الحكومية كالمحليات ووزارة الإسكان، أو الجهات غير الرسمية كالمجتمع المدني . في إدارة عمليات التطوير داخل حي الجمالية. كما تسعى إلى رصد أبرز التحديات التي

تواجه هذه الجهات أثناء تنفيذ المشاريع، مثل ضعف المشاركة المجتمعية، أو تضارب الاختصاصات، أو غياب التنسيق المؤسسي

ثانيا: إشكالية البحث

في الآونة الأخيرة، أصبحت العديد من المناطق الأثرية في مصر، خصوصًا تلك التي تضم معالم تاريخية هامة، تعاني من مظاهر متفاقمة للتدهور، نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل، من بينها التقادم الزمني، والضغط البشري، وتدهور الأوضاع البيئية إلي جانب ضعف أنظمة الصيانة والمتابعة طويلة المدى (عبدالحميد، ٢٠١٧،٤٣)

وتعد منطقة الجمالية مثالًا حيًّا على ذلك، إذ شهدت خلال السنوات الأخيرة محاولات تطوير عمراني اتسم بعضها بالتسرع أو غياب الرؤية الاجتماعية، مما خلق حالة من القلق بين السكان المحليين، خاصة مع بروز مشكلات تتعلق بالتهجير، أو إعادة توظيف بعض المواقع التراثية بما لا يتناسب مع هويتها التاريخية.

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١) أن ما يزيد عن ٤٠% من المناطق الأثرية بالقاهرة التاريخية تواجه مشكلات في البنية التحتية والخدمات.

كما تُشير دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن ٧٣% من السكان في المناطق التاريخية لم يُستشاروا أو يُشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعات التطوير في مناطقهم، ما يعكس ضعف المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط و التنفيذ(UN-Habitat,2020,29).

وقد كشفت دراسة عبد الحميد (٢٠١٧) أن هذه التدخلات العمرانية تفتقر إلى بعد اجتماعي واضح، وأن السكان المحليين يُعاملون بوصفهم متلقين لا شركاء، مما يؤدي

إلى تقويض الاندماج المجتمعي ويزيد من احتمالات النزوح أو فقدان الهوية المحلية كما أظهرت الدراسة أن ضعف المتابعة المؤسسية يؤدي إلى تدهور مستمر في البيئة العمرانية حتى بعد تنفيذ مشروعات التطوير (عبد الحميد،٢٠١٧،٤٨)

وفي السياق ذاته، أوضحت دراسة فتحي (٢٠٢٠) أن هناك قصورًا في التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية بالتطوير الحضري، مثل وزارة الإسكان والمحليات، ما يؤدي إلى تكرار الأدوار أو تعارض السياسات، وهو ما ينعكس سلبًا على فعالية البرامج العمرانية كما أضافت الدراسة أن غياب الرؤية المشتركة، وعدم إشراك السكان، يؤدي إلى مقاومة صامتة أو رفض ضمني للمشروعات، مما يُفقدها الاستدامة الاجتماعية المرجوة (فتحى،٢٠٢٠،٩٤)، وانطلاقًا من كل هذه القضايا، تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: ما مدى قدرة الجهات المعنية بالتطوير الحضري على التعامل مع التحديات الاجتماعية والثقافية في حي الجمالية وإلى أي مدى تساهم هذه الجهات في إحداث تطوير متوازن يحافظ على التراث العمراني ويستجيب لاحتياجات السكان المحليين؟

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تطرقه إلى موضوع بالغ الحيوية يتمثل في العلاقة المعقدة بين سياسات التطوير الحضري والسياق الاجتماعي والثقافي في المناطق التاريخية، من خلال دراسة حالة حي الجمالية كإحدى أكثر المناطق التراثية تداخلاً من حيث الموروث العمراني والسكاني. ويكتسب البحث أهميته من عدة جوانب:

- أهمية علمية:

يوفر البحث مقاربة سوسيوأنثروبولوجية لفهم التفاعلات بين الجهات الرسمية والسكان المحليين خلال تنفيذ مشروعات التطوير، وهو ما يسد فجوة في الأدبيات التي

غالبًا ما تعالج قضايا العمران من منظور تقني أو تخطيطي دون الغوص في الأبعاد الاجتماعية والثقافية المصاحبة.

- أهمية تطبيقية:

تتمثل في قدرة نتائج البحث على تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والجهات المنفذة، تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية عمليات التطوير، من خلال تعزيز النهج التشاركي، واحترام خصوصية النسيج الاجتماعي، وتفادي الآثار السلبية غير المقصودة على السكان

رابعا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى كشف وفهم طبيعة الدور الذي تؤديه الجهات المعنية بالتطوير الحضري في حي الجمالية، وتحليل التحديات التي تواجه هذه الجهات أثناء تنفيذ مشروعات التطوير.

ويُعد هذا الهدف محورًا رئيسيًا لفهم العلاقة بين السياسات الرسمية والسياق الاجتماعي والثقافي المحلي:

ويتحقق الهدف العام من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية، تشمل

– ما هي الجهات المعنية المشاركة في مشروعات التطوير الحضري بمنطقة الجمالية؟

– ما هي الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل جهة من هذه الجهات في إطار عملية التطوير؟

– ما هي التحديات الاجتماعية التي تواجه الجهات الرسمية أثناء تنفيذ مشروعات التطوير الحضري في حي الجمالية؟

خامسا: الإطار المفاهيمى للبحث

١– الجهات المعنية بالتطوير الحضرى:

تُشير "الجهات المعنية بالتطوير الحضري" إلى الفاعلين المؤسسيين الذين يمتلكون صلاحيات قانونية أو تنفيذية أو تخطيطية تتعلق بإعادة تنظيم وتحسين البيئة العمرانية في المناطق الحضرية. وتشمل هذه الجهات مؤسسات حكومية مركزية (كالوزارات والهيئات)، وسلطات محلية (كالمحافظات والأحياء)، وهيئات متخصصة بالتخطيط والحفاظ العمراني، بالإضافة إلى أطراف غير حكومية كالمؤسسات التمويلية الدولية، وبعض منظمات المجتمع المدني. وقد عرف الجبالي الجهات المعنية بالتطوير بأنها:

"المؤسسات التي تمثل الطرف التنفيذي أو الإشرافي أو التخطيطي في مشروعات التطوير الحضري، وتتحمل مسؤولية تحقيق التوازن بين الحفاظ على الطابع التاريخي وبين تلبية حاجات المجتمع العمراني الحديث"(الجبالى،٢٠١٨،١٢٩)

وتعرف إجرائيا بإنها جميع الكيانات الحكومية والرسمية التي شاركت في التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة على مشروعات التطوير بمنطقة الجمالية، ومنها:

- صندوق التنمية الحضرية
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- محافظة القاهرة
- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري
- وزارة السياحة والآثار
- جهاز تطوير القاهرة التاريخية

ويمكن تصنيف أدوار هذه الجهات إلى:

- أدوار تخطيطية: إعداد الدراسات والمخططات العمرانية (مثل هيئة التخطيط العمراني).
- أدوار تنفيذية: إدارة مشروعات التطوير (مثل جهاز تطوير القاهرة التاريخية).
- أدوار رقابية: متابعة جودة التنفيذ وضمان الالتزام بالمعايير.
- أدوار تنظيمية: إصدار التشريعات وتنظيم الأطر القانونية للتدخل الحضري

كما تشير دراسة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (٤٧،٢٠٢١) إلى أن التداخل بين اختصاصات هذه الجهات أحيانًا يؤدي إلى تضارب السياسات، مما يُضعف كفاءة عمليات التطوير ويقلل من أثرها الاجتماعي المستدام.

٢- مفهوم التطوير الحضري: Urban Developmen

يعد التطوير الحضري أسلوب من بين الأساليب التي تدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليه التنمية أو التطوير الحضري الذي يسعي للمراجعة الوتيرة السريعة للتطوير العمراني حيث يكون الهدف منه ليس وضع مخططات الأعمال وإنما حل المشكلات الاجتماعية والعمرانية والمعمارية للإطار المبني والغير مبني.

ويشير مفهوم التطوير علي أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلي الخصوص الحضرية منها كمناطق الحضرية المتخلفه أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو علي أطرافها وهذا لإحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق وذلك وفق برامج تتحكم في مجموعه من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال

الاجتماعية والمادية والفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتعلقة حيث يعيشون دون المستوي العام للحياة الحضرية المعاصرة علي الرغم أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني لمجتمع المدينة الواحدة.

وتتمثل أهم العمليات التي تقوم بها التطوير الحضري علي مستوي المدينة في:

- المحافظة على الموروث المعماري وتكييفها مع ما يتم استخدامه وترقيه شروط الحياه فيها من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها والقضاء علي ما يمكن ترميمه أو الآيل للسقوط.
- إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الارض بشكل أمثل بعد هدم وإزالتها كليا أو جزئيا واعاده بنائها مما يعني اخلال مناطق ومرافق جديده تماما.

كل هذه التدخلات والاستراتيجيات تسعي لاتخاذ إجراءات وتدابير بإمكانها أن تسمح الاستعمال الأمثل للأرض وما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان وأماله وخصائصه الإبداعية عن طريق المخططات التنموية مما زاد من أتجاه الأفراد نحو المدن مما أدي إلي تشيع المدن وظهور أزمات اجتماعية كبيرة في مرحله ما بين 1937و1977 والتي كان سببها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن ومن أهم هذه المشاكل أزمه السكن الحادة وانتشار البطالة وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.(بلعيد،٢٠٢٣،١٧).

وتعرف الأمم المتحدة التطوير الحضري بإنه "هو التوسع أو التغيير في البيئة المبنية من خلال تدخلات مخططة تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير مساكن وخدمات ملائمة، مع الحفاظ على البيئة" (UN-Habitat, 2020) ومن بين المفاهيم المفهوم الذي جاء به "شابن" Chapin بانه

عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن، خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة للأبنية السكنية والمرافق العامة القديمة والتي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية،والتي تعد بمثابة استجابة ضرورية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وما تعكسه من ضغوطات لكي تواكب حركة وتطور وتقدم المدن.

كما يعد ما جاء به "جريبيل" من أهم المفاهيم التي تبرز نطاق وماهية التطوير الحضري حيث يرى بأنه مشروع له تأثير يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية و تحسين المناطق الحضرية المتخلفة و التي تظهر بصورة مستمرة في المدن، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل وذلك بإعادة البناء والتأهيل للمناطق الحضرية المتدهورة بسبب التخلف وكذلك المحافظة على الأماكن والأبنية ذات المعالم التاريخية و القيمة الحضارية الرفيعة.(صبرينه،144,2016) وينطوي التطوير الحضري على مجموعة من السياسات الضرورية ضمن مناهجه كالمحافظة وإعادة التطوير والتأهيل وإزالة الهدم والتجديد وغيرها. وهذا ما يبرز أهميته ودوره في ترقية وتحسين النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التعريف الإجرائي لمفهوم "التطوير الحضري:"

التطوير الحضرى في هذا البحث يقصد به: مجموعة التحولات العمرانية التي طرأت على حي الجمالية نتيجة تدخلات مؤسسية (حكومية أو خاصة) تهدف إلى تحديث البنية التحتية، وتحسين المرافق، وترميم المباني الأثريه والمتهالكة، وتجميل المظهر العام للحي، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السكان المحليين، سواء كانت تلك التأثيرات إيجابية (كالتجديد المعماريأوتحسين الخدمات) أوسلبية (كالتهجير القسرى أو تعطيل النشاط الاقتصادي).

ويشمل التطوير في هذا السياق:

- ترميم الأبنية الأثرية والمتهالكة.
- رصف الشوارع وتحسين الإضاءة العامة.
- نقل الورش والباعة الجائلين.
- إنشاء مساحات ثقافية وترفيهية جديدة.
- إجراءات تنظيمية (مثل بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة).

٣- مفهوم التحديات الاجتماعية:

تُشير"التحديات الاجتماعية" إلى مجموعة المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الأفراد والمجتمعات المحلية نتيجة التغيرات المفروضة على النسيج الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، والتي قد تُضعف من التماسك المجتمعي، أو تُهدد الاستقرار المعيشي والنفسي للسكان المتأثرين.

ويعرف عبد اللطيف التحديات الاجتماعية بأنها: "مجموعة من العوائق الناتجة عن اختلال التوازن بين المشروعات التنموية واحتياجات السكان المحليين، خاصة في المناطق ذات الطابع التاريخي أو الهشاشة الاجتماعية"(عبداللطيف،٢٠١٧،٨٣) كما تشير دراسة منصور (٢٠٢٠) إلى أن أحد أخطر التحديات الاجتماعية في مشروعات التطوير بالقاهرة التاريخية هو"تجاهل البُعد الثقافي والاجتماعي للحيز السكاني، ما أدى إلى تآكل في العلاقات الأفقية بين الأفراد، وخلق حالة من الرفض غير المعلن للتغيير المفروض".(منصور،٢٠٢٠،١٩)

وفي سياق هذا البحث، تُشير التحديات الاجتماعية إلى المشكلات التي ظهرت بين سكان حي الجمالية نتيجة عمليات التطوير الحضري، ومنها:

- تدهور الروابط الاجتماعية نتيجة نقل بعض السكان أو إغلاق المحال.
- ضعف مشاركة السكان في اتخاذ القرار، ما أدى إلى شعورهم بالتهميش.
- تراجع بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، رغم التحسينات الشكلية.
- تغير طبيعة النشاط الاقتصادي المحلي، ما أثّر على مصادر الدخل.

سادسا: الإطار النظري للبحث مجتمع المخاطر لدى (اولريش بيك)

تعيش المجتمعات المعاصرة مجموعة من المخاطر علي مستويات متعددة. من حوادث يومية يتعرض لها الافراد او مخاطر مرتبطة بالآفات الاجتماعية او مخاطر تهدد الهوية الثقافية والحضارية.

وهي مخاطر تسخر لها الدول كل امكانياتها الأمنية والاعلامية لمواجهتهما. ولقد تزامن ذلك مع ظهور صيغة العولمة الأكثر فاعلية وتاريخية بالتوازي مع مصطلحات تاريخية مناظرة أخرى مثل التحديث والتصنيع بالاقتران مع أفكارما بعد الحداثة ولقد بدت أهم تأثيرات العولمة في تصدير المخاطر عبر الحدود، وحالة من عدم اليقين فيما يحمله المستقبل القريب، وتفاعلات المخاطر معا فيما وراء الحدود. وبإيجاز شديد نتذكر وثائق وجهود عالمية أكدت علي أهمية المخاطر وضرورة تواجد تعاون عالمي في مواجهتها أبرزها وثيقة الاهداف الانمائية للألفية، التي صدق عليها زعماء العالم في اطار الامم المتحدة، ووثيقة الأمن الانساني (٢٠٠٢)، التي تتحدث عن ابعاد جديدة " للامن القومي"، أحد أهم أركانها تبني اليات المواجهة للتحديات التنموية. ومواجهة المخاطر التي تحدد الكرامة الانسانية، وتحقيق العدل والإنصاف

(السيد،٢٠١٩،١٢) وتبدو بعض المجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر من غيرها هي المجتمعات التى تتعرض للتطوير والتحديث.

نبذة عن رائد نظرية مجتمع المخاطر (أولريش بيك):

أولريش بيك (UlrichBeck)، وُلد في ألمانيا عام ١٩٤٤ وتوفي عام ٢٠١٥، يُعد من أبرز المفكرين في علم الاجتماع في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. شغل منصب أستاذ علم الاجتماع في جامعة ميونخ، وكان له تأثير بالغ في تطور الفكر السوسيولوجي الحديث، خاصةً في ما يتعلق بتحليل التحولات الاجتماعية في ظل العولمة والمخاطر الحديثة. يُنسب إليه تأسيس مفهوم "مجتمع المخاطر" الذي مثّل نقلة نوعية في تحليل التغيرات البنيوية للمجتمعات الصناعية المتقدمة.

تناول بيك في أعماله فكرة أن المجتمعات الحديثة لا تواجه فقط نتائج التقدم، وإنما أيضًا مخاطره غير المتوقعة، مثل الكوارث البيئية والتكنولوجية والصحية، الناتجة في كثير من الأحيان عن القرارات الصناعية والسياسية. وقد أكد في تحليله أن المخاطر الحديثة لم تعد محلية، بل أصبحت عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، مما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم مثل الدولة، السلطة، المسؤولية، والمجتمع المدني.

من أبرز مؤلفاته:

- "مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة"
- "مجتمع المخاطر العالمي: بحث عن الأمان المفقود"
- "ما هى العولمة؟"

وقد ساهمت أعماله في تشكيل مفاهيم جديدة داخل علم الاجتماع مثل: الحداثة الثانية، والمجتمع العابر للحدود، والديمقراطية التشاركية. وتُعد نظرياته مرجعًا أساسيًا في دراسات البيئة، والسياسات العامة، والاقتصاد السياسي العالمي. (بيك،٢٠٠٩)

مفاهيم نظرية مجتمع المخاطر (لأولريش بيك):

يقول أولريش بيك في كتابة مجتمع المخاطر إن كلمة مجتمع المخاطر لا تصف حقبة من حقب المجتمع العصرى الحديث، لكنه مفهوم يصف مجتمعا لا يتجرد فقط من أشكال الحياة التقليدية، ولكنه يسخط كذلك علي الآثار الجانبية للتحديث الناجح أى الأخطار التى يصعب إدراكها وتطول الجميع، ولا يستطيع أحد أن يؤمن نفسه بشكل مناسب ضدها، وانتهى أولريش لعدد من النتائج بصدد المخاطر في مجتمع الحداثة الثانية أهمها:

- يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب أما لغة الخطر فهي معدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، أما الخطر الجديد فهو في المقابل ديمقراطي.
- فهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضا، كما تصبح هزته واضحة في كافة المجالات.
- حيث تنهار الأسواق ولا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجه الاتهامات للحكومات، ولكنها تحظى في الوقت ذاته بفرص تصرف وفعل جديدة.
- نحن سنصبح أعضاء في جماعة أخطار عالمية. فالأخطار لم تعد شئونا داخلية لدولة ما،كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماما وهكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم التكافؤ الاجتماعي.

- أصبح تقدم العلوم الآن يكمن في وأد دور الخبراء. فالعلوم وتكنولوجيا التحول إلى الحالة المرئية أو حالة التصوير الخاصة بها وضع من حيث الأساس المبدأ التالي: أنا لا أرى مخاطرة، إذا لاوجود لمخاطرة وضعه محل تساؤل.

فالمزيد من العلم لا يقلل بالضرورة من حجم المخاطرة، بل يزيد من حدة الوعي بالمخاطرة، ويجعل المخاطر تبدو واضحة للعيان بشكل جماعي بوجه عام.

يحدد الخوف الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدي

- إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من الشمولية ضد المخاطر، وهو الأمر الذي يبدو منطقيا.
- يزداد انهيار الأعصاب العام بسبب اقتصاد الخوف، حيث ينبغي أن يشعر المواطن الشكاك والمعتاد على الريبة بالامتنان إذا تم مسحه ضوئيا، وتعريضه لإشعاع الفحص وتفتيشه واستجوابه بغرض توفير الأمن الخاص به. هكذا يصبح الأمن مثل الماء والكهرباء أي سلعة استهلاكية مهمة تنظم من قبل القطاعين العام والخاص.(بيك،٢٠١٣، ٣٠)

وفي هذا الإطار يفرق "أولريش بيك" بين ثلاث مفاهيم: (المخاطرة) و(مجتمع المخاطر) و(مجتمع المخاطرالعالمى) وأشار بيك في كتابة مجتمع المخاطر العالمى إلى أن المخاطرة لا تستوى مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية "فالمخاطرة" تعنى التنبؤ بالكارثة أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية، لا توجد حتى الآن، وبينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانهاواجتماعها،لا يُعرف توقع الكارثة تحديدًا مكانيا أو زمنيا أو اجتماعيا

ملموسا.أي أن تصنيف المخاطرة يعني الحقيقة الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينهاوبين الإمكانية الحدسية البحتة من جانب، وبين حالة الكارثة الطارئة من جانب آخر.

وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا، أي عندما ينفجر مفاعل نووي، أوعندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا.

ولكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويتملك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم.(بيك،٢٠١٣،٣٣) وبرز مصطلح "مجتمع المخاطر" خلال التسعينات لوصف الطريقة التى يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر وعرف بيك المخاطر بأنها مركب مستقبلى، يتكون جزء منه من امتداد الأضرار الواقعة في الحاضرإلي المستقبل، وجزء آخر يستند إلي خسارة الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تعزيز المخاطرومن وجهه نظر بيك تتضمن المخاطر خطر لم يقع بعد لكنه يهدد الواقع وتشير المخاطر إلي مستقبل سلبي يتوجب علينا منعه من الحدوث (بيك،٢٠٠٩،٦٧).

المسلمات النظرية لمدخل أولريش بيك مجتمع المخاطر

١- الانتقال من"الحداثة الأولى "إلى "الحداثة الثانية:"

٢- يشير بيك في كتابة "مجتمع المخاطر:نحو حداثة جديدة "إلى المجتمعات التي انتقلت من الحداثة الأولى، التي تركز على الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلى الحداثة الثانية، التي تركز على المخاطر الناتجة عن التقدم الصناعي والتكنولوجي. وفي هذا السياق يوضح أن الحداثة الثانية لا تتعامل فقط مع الإنتاج وإنما مع المخاطر التي تنتجها التقنية والصناعة (بيك،٢٠٠٧،٣٥)

٣- المخاطر المُنتجة اجتماعيًا: يوضح بيك أن المخاطر التي نواجهها اليوم لا تأتي من الطبيعة، بل هي ناتجة عن الأنشطة البشرية. يقول في كتابه ″مجتمع المخاطر:نحو حداثة جديدة" المخاطر ليست جزءاً من الطبيعة، بل هي منتجة اجتماعياً من خلال الخيارات التكنولوجية والتصنيعية التي نتخذها(بيك،٢٠٠٧،٥٧)

٤-العولمة واللامحدودية: يعرض بيك في كتابة مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة كيف أن المخاطر الحديثة تجاوزت الحدود الوطنية حيث يقول: "المخاط التي نواجهه اليوم ليست محلية، بل هي عابرة للحدود الوطنية وتؤثرعلى جميع شعوب العالم" (بيك،٢٠٠٧،٧٢)

٥-اللامساواة في توزيع المخاطر: يسلط بيك الضوء في كتابه على التفاوت في توزيع المخاطر بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. قائلا "المخاطر التي نشأت في المجتمعات الصناعية لا توزع بشكل عادل، بل تتحمل الفئات الاجتماعية الأقل قدرة على التكيف العبءالأكبر" (بيك،٢٠٠٧،١٠١)

٦-الانعكاسية: يشير بيك إلى أن الوعي المتزايد بالمخاطر يؤدي إلى تغييرات في السلوك الاجتماعي. يقول"الوعي بالمخاطر يعيد تشكيل طرق تفكير المجتمع ويسهم في تغير الأنماط الاجتماعية"(بيك،٢٠٠٧،١٣٠)

القضايا الأساسية لمدخل اولريش بيك مجتمع المخاطر

١- التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع المخاطر:

يرى أولريش بيك أن المجتمعات لم تعد تُعرف فقط من خلال الإنتاج بل أصبحت معروفة بقدرتها على إنتاج المخاطر المرتبطة بالتقدم الصناعى والتكنولوجى (الكرمي ،٢٠٢١،٨٨)

٢- المخاطر العالمية وغير المرئية:

يشير بيك إلى أن المخاطر الحديثة غير ملموسة وعابرة للحدود، مما يجعل إدارتها أكثر تعقيدًا، خصوصًا في ظل عولمة التأثيرات (مكاوي،٢٠٢٠،١٣٤)

٣- فقدان الثقة في المؤسسات الرسمية والعلمية:

بيك يوضح أن المؤسسات لم تعد محط ثقة بسبب فشلها في احتواء آثار المخاطر مثل الكوارث النووية أوالبيئية(الكرمي،٢٠٢١،٩٢)

٤- تزايد الفردانية وضعف الروابط الاجتماعية:

نتيجة لتحول المجتمع لمجتمع المخاطر، ضعفت علاقات التضامن التقليدية وازداد التوجه نحو الفردية وتحمل الأفراد المسؤولية عن أمنهم الذاتي(عبدالرحيم،٢٠١٨،٧٧

٥- الحاجة إلى مشاركة ديمقراطية في إدارة المخاطر:

بيك يرى أن مواجهة هذه المخاطر تتطلب إعادة صياغة السياسات بمشاركة السكان المحليين، وليس فقط من خلال القرارات المركزية (مكاوي،٢٠٢٠،١٣٩)

سابعا:الإجراءات المنهجية

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، تم اتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية التي يمكن عرضها على النحو التالي:

١- منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في رصد وتحليل أدوار الجهات المعنية بالتطوير الحضري، والتحديات التي تواجهها، باعتباره الأنسب لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة المركبة، وبالأخص في السياقات الحضرية

التاريخية، وذلك من خلال التركيز على دراسة سوسيوأنثروبولوجية بحي الجمالية بمدينة القاهرة.

٢- طرق البحث:

انطلاقًا من طبيعة المشكلة وأهداف البحث، استخدمت الباحثة المقابلات المباشرة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إلى جانب الملاحظة المباشرة، بما يتناسب مع الطابع الكيفي للدراسة، ويُتيح رصدًا عميقًا للظاهرة في سياقها الاجتماعي.

٣- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من عدد من العاملين بالجهات المعنية بالتطوير الحضري، مثل صندوق التنمية الحضرية والجهات التنفيذية التابعة لحى وسط القاهرة، والذين يشكّلون مصدرًا مباشرًا للمعلومات المرتبطة بالتخطيط والتنفيذ والرقابة.

٤- عينة البحث:

- نوع العينة:

اعتمدت الدراسة على عينة عمدية (غير عشوائية)، حيث تم اختيار الأفراد بناءً على معرفتهم المباشرة بالمجال المدروس، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الملاءمة بين خصائص العينة وتساؤلات البحث.

- طريقة اختيار العينة:

تم اختيار العينة عمديًا من العاملين في الجهات المعنية بالتطوير في حي الجمالية، ممن شاركوا فعليًا في في مراحل التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة للمشروعات مثل:

- صندوق التنمية الحضرية
- حي وسط القاهرة
- الهيئة الهندسية للقوات المسلحة

وتراوح عدد مفردات العينة بين ١٠ إلى ٢٠ مفردة، وتم التوقف عند حد الإشباع النظري، أي عندما بدأت المعلومات تتكرر ولم تظهر معطيات جديدة، وهو ما يُعد مؤشرًا على كفاية العينة في الدراسات النوعية مجموعة مختارة.

٥- مصادر البيانات:

اعتمدت الباحثة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

• المصدر البشري:

العاملون في الجهات المعنية بالتطوير الحضري، الذين تم مقابلتهم في سياق العمل الميداني.

•المصدر الوثائقي:

يتضمن تقارير وإحصاءات رسمية صادرة عن الأجهزة الإحصائية المصرية، وكذلك الإحصاءات العالمية والمحلية المتعلقة بالتراث العمراني بحي الجمالية.

- **أدوات جمع البيانات:**
  - **دليل المقابلة:**

تم تصميم دليل يتضمن محاور رئيسية تغطي موضوعات البحث، وتحتوي على مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تساعد على فهم أبعاد الظاهرة من وجهة نظر المعنيين بها

- **دليل الملاحظة:**

قامت الباحثة بتوظيف دليل للملاحظة خلال التواجد الميداني، لتسجيل المشاهدات ذات الصلة بسلوك الأفراد، ونمط استخدام الحيز المكاني، وطبيعة العلاقة بين السكان والبيئة العمرانية.

تحليل البيانات الميدانية:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات، وذلك باستخدام تحليل المضمون لفهم المعاني الضمنية والتصورات المرتبطة بأدوار الجهات المعنية والتحديات المواجهة لها. وتم تحليل المعلومات المستخلصة من المقابلات الفردية والجماعية، وكذلك من الملاحظات الميدانية، بما يسمح ببناء تصورات تفسيرية مرتبطة بإشكالية البحث وأهدافه.

نتائج الدراسة الميدانية :

أظهرت نتائج الدراسة أن الجهات المعنية بعملية التطوير الحضري في حي الجمالية تتوزع بين عدد من الكيانات الرسمية، يأتي على رأسها "صندوق التنمية الحضرية"، و"وزارة السياحة والآثار"،و"دار الهيئة الهندسية" التابعة للقوات المسلحة، إلى جانب "جهاز التنسيق الحضاري" و"محافظة القاهرة" ممثلة في حي وسط. وقد أوضح أحد مهندسي صندوق التنمية الحضرية أن هذه الجهات تتكامل فيما بينها لتطوير الحي بصورة شاملة لا تقتصر على التجميل الخارجي فقط، بل تمتد لتشمل بنية المباني التحتية، والأسطح، والشبكات، فضلاً عن تحسين البيئة العمرانية للأنشطة الاقتصادية، بما يعكس رؤية متعددة الوظائف والغايات للتطوير.

وتُظهر الممارسات الميدانية أن هذه الأدوار لا تقتصر على الترميم المادي، بل تشمل إعادة توظيف بعض الأبنية بما يخدم الاستخدام السياحي والخدمي، مع السعي للحفاظ على الطابع التراثي للمنطقة. فعلى سبيل المثال،

تمت إعادة تأهيل بعض "الوكالات" التاريخية مثل وكالة الشوربجي، وتحويلها إلى فنادق تراثية تحمل نفس الاسم، في محاولة لخلق توازن بين الحفظ التاريخي والتنمية الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن دار الهيئة الهندسية تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ التدخلات العمرانية الدقيقة، مثل أعمال عزل الأسطح وترميم الهياكل الآيلة للسقوط، مما يعكس اهتمامًا بالبنية المادية للمكان، وليس فقط بمظهره الخارجي. كما يظهر من إفادات الفاعلين أن هناك محاولات لتقنين الأنشطة الاقتصادية المتعارضة مع طبيعة المكان الأثرية، مثل نقل ورش السيارات خارج النطاق التاريخي، مع الاحتفاظ بالورش التراثية التي تعكس الحرف التقليدية المرتبطة بالهوية المحلية مثل ورش الشمع والفوانيس.

من منظور نظرية مجتمع المخاطر لبيك، يمكن تفسير هذا النمط من التدخلات على أنه تعبير عن سعي الدولة لإدارة المخاطر المرتبطة بانهيار المباني القديمة، وتدهور البنية التحتية، وتراجع السياحة الثقافية، عبر تدخلات عمرانية استباقية تُدار من قبل جهات رسمية متعددة.

إلا أن هذه الإدارة قد تنتج في ذات الوقت "مخاطر جديدة"، تتجلى في تهديد الذاكرة المجتمعية، وإعادة تشكيل المجال العمراني بطريقة قد تؤدي إلى تهجير السكان أو تهميش أنشطتهم الاقتصادية الأصلية، وهي نتائج غير مقصودة لكنها وثيقة الصلة بطبيعة التطوير من أعلى لأسفل الذي تحذر منه أدبيات بيك عند الحديث عن المخاطر المصنعة اجتماعياً.

وتشير الدراسة إلى أن تعدد الجهات وتنوع اختصاصاتها خلق نوعًا من "التداخل المؤسسي"، حيث تتقاطع الأدوار بين الجهات المختلفة، ما قد يؤدي إلى تضارب في الرؤى أو بطء في الإجراءات. هذه الحالة تمثل نموذجًا لما يسميه بيك بـ"المخاطر التنظيمية"، والتي تنشأ حين تفوق تعقيدات الإدارة المؤسسية القدرة على التنبؤ بالنتائج وضبطها، وهو ما قد يفاقم من حدة التحديات الاجتماعية التي تواجه السكان على الأرض.

التحديات التي تواجه الجهات المعنية بالتطوير الحضري:

رغم الجهود المبذولة من الجهات الرسمية كـ"صندوق التنمية الحضرية"، و"وزارة السياحة والآثار"، و"الهيئة الهندسية"، و"محافظة القاهرة"، إلا أن الواقع الميداني كشف عن مجموعة من التحديات الهيكلية والاجتماعية التي تعيق تنفيذ عمليات التطوير الحضري في حي الجمالية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **<u>صعوبة التعامل مع ملكيات معقدة ونزاعات الوراثة</u>**

أحد أبرز التحديات التي تواجه الجهات المعنية هو تعقيد الوضع القانوني للعديد من العقارات، إذ أشار أحد المهندسين إلى وجود "كمية قضايا بين الأخ وأخوه"، و"ورثة بلا أوراق رسمية"، مما يعرقل تنفيذ عمليات الإخلاء أو الترميم. تؤدي هذه النزاعات إلى تأخر في إنجاز المشروع، وتتطلب تدخلًا قضائيًا معقدًا يستنزف الوقت والموارد.

هذا التحدي يعكس ما وصفه بيك بـ"الحداثة الانعكاسية"، حيث تتراكم آثار التنظيمات القديمة(مثل ضعف التوثيق، أو قوانين ملكية عفا عليها الزمن) فتعرقل محاولات التحديث والتنظيم الجديد، وتُعيد إنتاج المخاطر بدلًا من الحد منها.

- **رفض بعض السكان لقرارات الإخلاء أو التطوير**

رغم محاولات الدولة لتقديم تعويضات مادية أو وحدات بديلة، إلا أن هناك مقاومة من بعض السكان المتضررين، إما بسبب عدم الثقة في الجهات المنفذة، أو الخوف من فقدان مصدر رزق، أو ببساطة رفضهم مغادرة الأماكن التي ارتبطوا بها اجتماعيًا وثقافيًا. وقد أشار أحد المسؤولين إلى أن "ناس رافضة تمشي رغم إن التعويض طالع بأمر محكمة"، ما يدل على أن التطوير لا يمكن فرضه بالقوة دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية والوجدانية للسكان.

من منظور "مجتمع المخاطر"، فإن هذا التوتر يعكس "فقدان الشرعية الاجتماعية" لبعض السياسات الحضرية، إذ لا يُنظر إلى السكان كفاعلين مشاركين بل كعوائق، مما يزيد من التوتر المؤسسي ويعمق فجوة الثقة.

- **ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة**

أظهرت الدراسة الميدانية أن تعدد الفاعلين في مشروع التطوير يؤدي أحيانًا إلى تداخل في الأدوار أو تأخير في الإجراءات نتيجة غياب آلية تنسيق مركزية فاعلة بين "الهيئة الهندسية"،و"جهاز التنسيق الحضاري"، و"الحي"، و"وزارة السياحة والآثار". هذا التشتت يعكس ما يسميه بيك بـ"فوضى المخاطر المؤسسية"، حيث يؤدي تضارب المصالح أو قصور التنسيق إلى إنتاج مخاطر بيروقراطية جديدة، قد تُفرغ المشروع من محتواه أو تُعطله كليًا.

- **الضغط الزمني مقابل ضخامة المشروع**

أشار عدد من المهندسين إلى صعوبة تحقيق الأهداف ضمن الأطر الزمنية المحددة، خاصة مع توسع نطاق المشروع، وارتفاع الكُلفة التي بلغت حتى الآن ١٣ مليار جنيه. يتسبب الضغط الزمني في إرباك فرق العمل، وتقديم حلول آنية على

حساب المعالجات الهيكلية المستدامة. وهنا تظهر "مخاطر السرعة" التي تتحدث عنها أدبيات مجتمع المخاطر، حيث تُنتج السرعة في الإنجاز نتائج غير مستقرة ومؤقتة، قد تؤدي لاحقًا إلى إعادة إنتاج المشكلات.

- **مشكلات أثناء التنفيذ الميداني**

أشارت رئيسة حي وسط القاهرة إلى وجود صعوبات لوجستية أثناء التنفيذ، من أبرزها غياب التنسيق بين عمال التطوير والسكان، ما يؤدي إلى توترات يومية، سواء بسبب توقيتات العمل، أو تقييد حركة المرور، أو اعتراض بعض الأهالي على الإجراءات. هذه المسائل تعكس غياب "التشاركية المجتمعية" في التخطيط المسبق، وهو ما يحول السكان من شركاء محتملين إلى مصدر مقاومة

توصيات البحث:

- تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية ووضع آلية فعالة للتنسيق بين الجهات المعنية بالتطوير الحضري مثل (صندوق التنمية الحضرية، الهيئة الهندسية، محافظة القاهرة، وزارة السياحة، ووزارة الآثار)، بهدف تفادي تضارب الأدوار وضمان تنفيذ المشروعات وفق رؤية موحدة.
- ضرورة إشراك السكان المحليين في مراحل التطوير لضمان تقبل السكان لمشروعات التطوير، والحد من الرفض أو النزاعات.
- ضرورة وضع معايير واضحة ومعلنة لتقييم التعويضات المادية والعينية، ومراعاة العدالة الاجتماعية في عمليات الإخلاء والتسكين، لضمان ثقة المواطنين في الجهات المنفذة وتقليل الاحتجاجات والمقاومة المجتمعية.
- يوصي البحث بالاستمرار في احترام الطابع المعماري والتاريخي للمنطقة في عمليات الترميم والتجديد، بما يسهم في جذب السياحة.
- توصي الدراسة بإدراج تقييم الأثر الاجتماعي للتطوير الحضرى كأداة إلزامية قبل تنفيذ المشروعات، لقياس آثارها المحتملة على السكان وتحديد البدائل المناسبة.

المراجع:

- عبد الحميد، ن. (٢٠١٧). تحولات العمران وتأثيرها على المجتمع المحلي في القاهرة التاريخية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- فتحي، هـ. (٢٠٢٠). الإدارة العمرانية في مصر: تحديات التخطيط والتنفيذ. المجلة العربية للتنمية المستدامة، ١٢(٣)
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات العامة والعمرانية القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- UN–Habitat.(٢٠٢٠). تقرير المدن العالمية: نحو مدن أكثر استدامة وشمولًا. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- عاشور، س. (٢٠٢٠). إدارة العمران في مصر: التحديات المؤسسية ومقترحات الإصلاح. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠٢١). دليل مشروعات تطوير القاهرة التاريخية. وزارة الإسكان
- الجبالي، هـ. (٢٠١٨). سياسات التطوير الحضري في المناطق التاريخية: دراسة حالة القاهرة الفاطمية. مجلة الدراسات العمرانية، ١٣(٢)
- بلعيد، م. (٢٠٢٣). مستويات ومؤشرات قياس تطور المجتمع الحضري ونظرياته المفسرة (سوسيولوجيا التحضر في المدن الجزائرية). مجلة التمكين الاجتماعي، ٥.(2)
- صبرينة، ع. (٢٠١٦). التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية: مدينة بسكرة نموذجاً "أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة"

- عبد اللطيف، ع. (٢٠١٧). التحولات الحضرية وأثرها على البنية الاجتماعية في المناطق التاريخية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٥(٣)
- سليم، ن. (٢٠٢١). المجتمع والتحول العمراني في القاهرة الفاطمية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب
- منصور، ر. (٢٠٢٠). تأثير سياسات التطوير الحضري على العلاقات الاجتماعية في أحياء القاهرة القديمة. مجلة بحوث المدن، ١٩(١)
- بيك، أ. (٢٠٠٧). مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة (صالح. الأشمر، مترجم). دار الفكر العربي. العمل الأصلي نُشر ١٩٨٦.
- بيك، أ. (٢٠٠٩). مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود (ع. عادل، هـ. إبراهيم، ب. حسن، مترجمون). المركز القومي للترجمة.
- السيد، ن. م. أ. (٢٠١٩). سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة: رؤية أولريش بيك. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الفيوم.
- الكرمي، ع. (٢٠٢١). نظرية مجتمع المخاطر: مقاربة سوسيولوجية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٤(٢)
- مكاوي، م. (٢٠٢٠). إشكالية الأمن في مجتمع المخاطر عند أولريش بيك. مجلة الفكر المعاصر، ٢٢(٤)
- عبد الرحيم، ن. (٢٠١٨). الفردانية في مجتمعات الحداثة الثانية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، ١١(١)
- UN-Habitat. (2020). World Cities Report 2020: The Value of Sustainable Urbanization. https://unhabitat.org